ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

انتصار سوريا والهلع الإسرائيلي

عقيل الشيخ حسين

معلومتان بعيدتان الواحدة عن الأخرى كل البعد، بالشكل لا أكثر. أما في المضمون، فإنهما متكاملتان. ومن غير الممكن أن تكونا غير ذلك في نظر كل من يعرف طبيعة الذئب اللطيف المتباكي خوفاً من الحمل المفترس. في نظر كل من يعرف الطبيعة الإجرامية الصهيونية. تلك الطبيعة التي، كمثل بين آلاف الأمثلة، تجيز للمرابي شايلوك (تاجر البندقية لوليام شكسبير) أن يقرض أحدهم مالاً على أن يقطع له هذا الأخير قطعة لحم من جسده بزنة رطل كامل إذا ما تأخر في تسديد المبلغ ولو لدقيقة واحدة. وكاد أن ينفذ حكمه اللئيم هذا لولا حيلة قضائية بارعة.

المعلومة الأولى هي عن ديبلوماسي بريطاني سابق يعترف بأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد نجح في سوريا وأن هذا النجاح يعرض أوروبا للخطر. وبالتالي، فإن على الغرب أن يستعد لذلك... كلام من الواضح أن تصديقه والعمل بمقتضاه يضع أوروبا في موقع المواجهة الحامية مع روسيا. مواجهة من النوع الذي لا يبقي شيئاً من أوروبا ولا يذر. من النوع الذي يتحدث عنه مثل عربي شهير يقول قائله: «أنجُ سعدُ، فقد هلك سعيد".

هيستيريا اسرائيلية من انتصار سوريا

المعلومة الثانية هي عن سعد الذي يُطلب إليه أن يصعد إلى سفينة النجاة ويهرب بأقصى

السرعة من أوروبا نحو ... فلسطين.

ليلة شبيهة بالبارحة شبه قطعة الليل بقطعة الليل: خلال ثلاثينيات القرن الماضي، تم «إنتاج» أدولف هتلر الذي حقق ما يتمتع به من كاريزما، ووضع يده على أعلى سلطة في ألمانيا، بفضل شعارات انتهازية منها، ولعل أهمها معاداة السامية. وتبعاً لذلك، تعرض اليهود للاضطهاد لا لأنهم ساميون، بل لأن قادة الحركة الصهيونية والأثرياء الصهاينة من ورثة شايلوك وقارون كانوا قد راهنوا على حصاني السباق معاً وعقدوا اتفاقيات مع كل من الخصمين اللدودين، البريطانيين والنازيين، في وقت واحد، وبالشكل المفتوح على أسوأ أشكال الغدر والخيانة. والاضطهاد الذي تعرض له اليهود في الثلاثينات، ثم مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، لم يكن غير «خدمة» قدمها هتلر (المتحدر من أسرة يهودية) للمشروع الصهيوني، بقدر ما أسهم في إرعاب يهود أوروبا وإجبارهم على الهجرة نحو فلسطين. بكلام آخر، يمكن القول أن صعود النازية، خلال فترة الثلاثينات، واندلاع الحرب العالمية الثانية،عام ١٩٣٩، واستمرارها حتى العام ١٩٤٥، لم يكن غير الغبار الكثيف الذي أثير للتغطية على الهجرة اليهودية ومقدمات إقامة الدولة الصهيونية في فلسطين عام ١٩٤٨.

ومنذ العام ١٩٤٨ حتى اليوم، ما تزال ماكينة الكلام عن محرقة يهود الشتات و«عاليت» (صعودهم نحو ما يسمونه جبل صهيون) تهدر بشكل يومي وتضع يهود أوروبا والعالم تحت ثقل كابوس الإبادة الذي يزعمون بأنه يتهددهم والذي لا يمكنهم أن يتخلصوا منه إلا بالهجرة إلى أرض الميعاد.

وهنا تتضح العلاقة التكاملية بين المعلومتين: روسيا المنتصرة بانتصار سوريا أصبح خطرها على أوروبا والغرب كبيراً إلى الحد الذي ينبغي فيه للأوروبيين وللغربيين أن يستعدوا. وخصوصاً لليهود... أن يهاجروا إلى فلسطين.

وتلك هي بالضبط خلاصة الدعوة التي وجهها، قبل أيام، وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، إلى يهود أوروبا بالهجرة إلى إسرائيل. وهذه الدعوة تتكرر، كما هو معلوم، على ألسنة المسؤولين الصهاينة في كل مرة يتعرض فيه بلد أوروبي لعملية إرهابية أو يتفوه فيها مسؤول في بلد ما بكلام يفسر على أنه تهديد للغرب. ولكي تظل هذه الدعوة مفتوحة بشكل يومي، فإن الأجهزة الصهيونية لا تعدم وسيلة من وسائل اختراع ما يلزم من أحداث تستلزم حث اليهود على الهجرة.

من هنا نفهم، مثلاً، كيف أن موقعاً يهودياً، متجراً أو مقبرة أوما شابه ذلك، يلحق به أذى -كبير أو صغير- في كل مرة يتم فيها تنفيذ عمل إرهابي في بلد أوروبي. كما يعطينا ذلك فكرة إضافية عن العلاقة بين الأجهزة الصهيونية وتلك الغربية المرتبطة بالصهيونية، من جهة، وبين الإرهاب من جهة أخرى، بوصفه أداة تنفيذية في خدمة المشروع الصهيو-أميركي. والأهم من كل ذلك أن الانتصار السوري لا يعني ارتفاع منسوب الخطر الروسي المزعوم على أوروبا، بقدر ما يعني أن هذا الانتصار قد عمق الورطة التي يعيش فيها الكيان الصهيوني منذ انتهاء عصر الهزائم وابتداء عصر الانتصارات.

ورطة لا تخفف منها هجرة المزيد من اليهود إلى فلسطين المحتلة، بل على العكس من ذلك تجعلها هذه الهجرة أكثر حدة بقدر ما تسهم في رفع منسوب كثافة الاحتشاد اليهودي في الأراضي المحتلة، بشكل يرتفع فيه منسوب فاعلية الضربات التي ستوجه إلى الكيان الصهيوني فيما لو تجرأ هذا الكيان على ممارسة شغفه المعروف بالعدوان.

خلفيات التصعيد التركي

بدت التصريحات التركية الأخيرة وكانها من خارج سياق تفاهم موسكو وعلى مسافة قريبة من مؤتمر الأستانة المتفاهم على رعايته الثلاثية بتعاون روسي إيراني تركي فقد شن المسؤولون الأتراك هجمات إعلامية قاسية ضد إيران والدولة السورية وحزب اللّه على خلفية معارك وادي بردى التي تقودها فعليا جبهة النصرة بالشراكة مع جماعات مسلحة اخرى وثيقة الارتباط بالمخابرات التركية ومدرجة في لائحة الفصائل التي وقعت على اتفاق وقف النار تحت الرعاية الروسية التركية المشتركة بعد تحرير حلب ويبدو هذا الاتفاق بكليته في حالة ترنح وعلى وشك السقوط في ظل تصعيد الجماعات المسلحة لهجماتها في معظم الجبهات خصوصا في الريفين الحلبي والدمشقي.

التبريرات التي سيقت من انقرة لشرح التصعيد السياسي الأخير تلطت في الشكل خلف اتهامات بخرق الهدنة المتفاهم عليها وشن وزير الخارجية التركي حملة ضد القوات السورية التي تحركت في الواقع لتردع عملية جبهة النصرة وحلفائها لقطع المياه عن العاصمة دمشق في حين ان جميع اطر الهدنة والتفاهمات التي سبق ان وافقت عليها الدولة السورية قامت على بديهية حق الجيش العربي السوري في عمل ما يلزم لحماية المرافق العامة والخدمية في أي منطقة من سورية ورغم ذلك لوحظت مرونة سورية كبيرة في التعاطي مع قضية نبع الفيجة من خلال اتفاقات خرقها المسلحون تباعا ومن الواضح ان السلطات التركية تتخذ موقفها التصعيدي ضد الدولة الوطنية السورية لتقدم تغطية سياسية لجبهة النصرة والأذرعة الإرهابية المتشابكة معها الشريكة في خطة تعطيش دمشق .

خرجت تركيا فعليا عن موقعها الافتراضي كضامن للاتفاقات بانتقالها إلى تغطية انتهاكات المسلحين الذين تدعمهم بمن فيهم محاربي جبهة النصرة وهي تغطي ارتكاب جريمة جماعية بحق الملايين من سكان العاصمة السورية وضواحيها .

الردود الإيرانية على التصعيد التركي لم تتأخر على الرغم من كون طهران كانت صاحبة المبادرة إلى اقتراح فكرة تاهيل تركيا لتموضع جديد بعد محاولة الانقلاب الفاشلة وتمكنت إيران من إقناع القيادة الروسية بالعمل المشترك على هذا السياق واستجابت القيادة السورية بسلوك واقعي ومتفهم والحصيلة كانت في بيان موسكو الذي أعطى الأولوية لمحاربة داعش وجبهة النصرة التي ما تزال تركيا تقدم لها الحماية السياسية والمعنوية ولا وجود لوقائع صلبة تثبت تقطيع شرايينها الممتدة في الداخل التركي منذ انطلاق العدوان على سورية.

الرقصة التركية ترسخها تصريحات عدائية متواصلة اتجاه الدولة السورية ووقاحة فائضة في انتهاك سيادة الدولة السورية والتصرف على الأرض السورية دون اعتبار لأية أصول وقواعد متعارف عليها بين الدول وعلى الرغم من الموقف السوري الرسمي المعلن لا تظهر تركيا أي مراجعة لموقفها رغم التراجعات الظاهرة عن شعاراتها المتعلقة بسورية وقد باتت انقرة كواشنطن تعترف عبر مصادرها الدبلوماسية وخبرائها وكتاب صحفها باستحالة مواصلة الجري خلف وهم الإطاحة بالرئيس الأسد رغم الأحقاد التي تخرج بفلتات ألسنة المسؤولين الأتراك اتجاه دمشق .

حلب وما تزال تقدم التغطية لعمليات خرق الهدنة التي يفترض انها ضمنت إلزام الجماعات المسلحة بها وهذا ما تكشفه التصريحات التركية .

ما هي دوافع التصعيد التركي الأخير وما هي آفاق الرهان الروسي الإيراني والفرصة السورية:

اولا التصعيد التركي يعكس محاولة لرص صفوف العصابات الإرهابية عشية المباحثات المقررة في كازاخستان والظهور في موقع متشدد يعطي انقرة صورة الراعي الإقليمي صاحب النفوذ والسطوة على سائر الفصائل المسلحة .

ثانيا تعمل القيادة التركية على تقديم اوراق اعتماد إقليمية لدى السعودية وقطر وجذب الانتباه إلى الموقف التركي كرأس حربة في مواجهة إيران وروسيا والدولة السورية وقواتها المسلحة وهو ما يتيح طلب مساندة الرياض والدوحة لتدعيم المكانة التركية في توازنات المنطقة.

ثالثا الحفاظ على وجود الجماعات المسلحة وتقديم الحماية لها وتحريك استقطاب داخلها لصالح الإنحياز إلى المرجعية التركية بوصفها القادرة على توفير التغطية والحماية السياسية بعد الانهيارات والهزائم الأخيرة.

رابعا قطع الطريق على أي عمليات حسم سورية قريبة في الميدان من خلال تهديد مصير عملية التفاوض التي انطلقت من بيان موسكو وترميم الحالة المعنوية المنهارة للعصابات الإرهابية بعد هزيمتها في حلب.

خامسا تجميع الأوراق بيد تركيا تحضيرا لما بعد تنصيب الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب وتبلور خيارات إدارته اتجاه الحرب على سورية فالسياسة التركية الراهنة مبنية على منطق الانتظار وتقطيع الوقت حتى الربيع القادم.

سادسا ينبغي الانتباه إلى ان تركيا لم تقدم تنازلات جوهرية للمحور السوري الروسي الإيراني بل هي تكيفت مع معادلات القوة الجديدة كما جرى في إخراج المسلحين من حلب وما تزال تقدم التغطية لعمليات خرق الهدنة التي يفترض انها ضمنت إلزام الجماعات المسلحة بها وهذا ما تكشفه التصريحات التركية .

سابعا سوف تتملص انقرة من محاولات المحور الروسي الإيراني لجذبها نحو تموضع جديد ما لم تربط موسكو وطهران العلاقة بتركيا بدفتر شروط واضح ولوائح التزامات عملية تضمن تفكيك منظومة الدعم التركي للإرهاب بخطوات ملموسة وسوى ذلك سيكون تمريرا لوقت مستقطع بانتظار إدارة دونالد ترامب التي ستصبح مصدر الإمرة والقرار في انقرة كما كانت حال واشنطن من عقود مضت .

من المشروع القول إن ميزان القوى لا يسمح باكثر من هدنة هشة بدلا من ترويج الوهم حول التموضع التركي او حول فرصة الحل الشامل الافتراضية التي لا يبدو ان إنضاجها قد يتم من غير جولات عسكرية جديدة.

العهد

اليمن ينتصر باسقاط آخر ورقة للعدوان والمرتزقة

عبدالله صالح الحاج

مامن شك ان اليمن يمر بأحلك ظرف وبمنعطف ومنحدر خطير بالغ الخطورة شديد الانحدار ان لم تكن قيادة اليمن السياسية وطنية بكل ما تعنيه الوطنية من امتلاك الحكمة السياسية والدبلوماسية العالية وكذلك التمتع بالمهارة الكاملة وبالحنكة القيادية براقة الامل لانقاذ اليمن من المنحدر الخطير الاقتصادي كون الحرب الاقتصادية من قوى العدوان والمرتزقة عبر الضغط بالورقة النقدية وتبعتها شحة في السيولة وانعدامها والذي ترتب عليه عجز الدولة عن صرف مرتبات موظفيها لاربعة اشهر من العام الماضي ٢٠١٦م وهذا يدل بشكل وبآخر ان العدوان والمرتزقة نجحوا بالضغط واستطاعوا ان يجوعوا الشعب وموظفي الدولة, ولربما تعول اسباب هذا النجاح الطفيف الى وجود بعض من القيادات الغير وطنية صاروا ووصلوا الى مفاصل السلطة وصنع القرار والذين صار لاهم لهم سوى تحقيق مصالحهم الشخصية بالوصول والتربع على كراسي السلطة والحكم وتناسوا لربما هم الشعب والمواطن والموظفين عموماً ولقمة العيش لهم ولمن يعولون والمتمثله بالمرتب الشهري والذي هو المصدر الوحيد لغالبيتهم.

وهنا تساؤلات..ماذا كان يجب ومازال يجب على قيادة اليمن الوطنية ان تسارع بفعله لمواجهة الحرب الاقتصادية والضغط بالورقة النقدية؟؟ التعجيل باتخاذ القرارات الحاسمة والصارمة في ضبط الجهات الايرادية للتوريد للبنك المركزي وضبط كل المخالفين والذين عليهم متأخرات ومبالغ مالية كبيرة للدولة لم تورد وهناك الكثير والكثير من التلاعب والتحايل وأكل المال العام للدولة,

مع الاسف الشديد ان المجلس السياسي وحكومة الانقاذ الوطنية لم تعجل باتخاذ كافة التدابير لضبط ايرادات الدولة من الجهات الايرادية والزامهم كافة للتوريد للبنك المركزي لكل المبالغ الآنية والمتأخرات لاعوام ماضية والذي نجم عن ذلك تأخير صرف مرتبات الموظفين لعدد من الاشهر ومازالت المشكلة قائمة كون هم الكثير من قيادات البلد هو تحقيق مصالحهم الشخصية بالوصول للكرسي والحقائب الوزارية والحصول على القرارات والتعيينات.

وفي زحمة اللهث وراء تحقيق الاهواء الشخصية اهدر وضاع حق الشعب والموظفين في العيش الكريم بصرف مرتباتهم كل شهر بشهره ونجح العدوان والمرتزقة نجاحا طفيفا بالضغط واللعب بالورقة الاقتصادية والعملة النقدية ويرجع السبب الى ضعفاء النفوس الغير وطنيين والذين همهم تحقيق مصالحهم الشخصية باللهث وراء المناصب والحقائق الوزارية وقرارات التعينات وظل شغلهم الشاغل هو مصالحهم وضربوا بمصالح الشعب والوطن عرض الحائط وحينما يطالب الاحرار الوطنيين الشرفاء من حكومتنا صرف مرتبات موظفي الدولة لايعني هذا شق الصف بل لأن الاحرار الوطنيين الشرفاء يريدون ان تكون اركان الدولة اليمنية قوية والدولة القوية هي الدولة التي لم ولن تعجز ولن تأخر صرف مرتبات موظفيها تحت اي ظرف من الظروف ويرتد كيد قوى العدوان والمرتزقة في نحورهم وتفشل حربهم الاقتصادية والضغط بالعملة النقدية في كل الظروف والرهانات وتخسر رهاناتهم وينتصر اليمن الدولة القوية بصرف مرتبات جميع الموظفين للاشهر الماضية وهذا مانأمل من كل قيادات اليمن الوطنية في المجلس السياسي وحكومة الانقاذ الوطنية ومجلس النواب اتخاذ القرارات الحاسمة والصارمة بالزام كل الجهات الايرادية للتوريد للبنك المركزي وكذلك جميع الجهات بسداد كل ما عليها من متأخرات للدولة وضبط المخالفين والمتلاعبين لسداد ماعليهم للدولة ولتنتصر اليمن الدولة القوية على قوات دول العدوان ومرتزقتهم الخونة العملاء

وبهذا اليمن تنتصر وتبطل وتفشل الحرب الاقتصادية عليها باسقاط أخر ورقة للعدوان والمرتزقة .

عون ودور لبنان الإقليمي

غالب قنديل

يدشن الرئيس ميشال عون من خلال زياراته الخارجية اختبارا جديا لفرصة صياغة دور إقليمي للبنان في فتح خطوط التواصل بين المحورين المتقابلين منطلقا من قاعدة الوفاق والمساكنة الداخلية التي دشنها انتخابه لرئاسة الجمهورية وبالتالي مستندا إلى ديناميكة ميزان القوى المتحول في المنطقة والعالم التي يتوقع ان تدفع سائر الأطراف إلى مراجعة خياراتها والتجاوب مع المساعي الهادفة لاستشراف التسويات الممكنة وإذا كان العماد ميشال عون في موقعه وخياره السياسي زعيما لقوة شعبية وسياسية لبنانية رئيسية وحليفا موثوقا لمحور المقاومة فهو كرئيس للدولة اللبنانية يحرص على سياسة الانفتاح والحوار والشراكة التي اطلقها كثقافة في الحياة السياسية اللبنانية ويتحرك اتجاه المحيط الإقليمي بصورة تعبر عن التفاهمات الوطنية اللبنانية الممكنة وبهذا المعنى شكل التطبيع مع المملكة السعودية مضمون الزيارة الرئاسية التي تخطت ترسبات المرحلة الماضية في العلاقة بين الدولتين وكرست اعترافا سعوديا رسميا بالمعادلة اللبنانية التي قادت لانتخاب الرئيس ميشال عون وهذا من عناصر ترسيخ الاستقرار اللبناني.

تتجه التوازنات الدولية والإقليمية إلى كشف الطريق المسدود الذي بلغته الحروب والرهانات التي بنيت عليها وبحيث تصبح التسويات الممكنة مخرجا لا بد منه لجميع المتورطين طال الزمان ام قصر وهذا هو حال الحرب على سورية والحرب على اليمن وفي كليهما تورط سعودي خليجي واسع في ظل ضائقة اقتصادية ومالية خطيرة تثير حالة من الانكماش والركود الخطيرين بعد استنزاف الموارد والثروات الطائلة في تمويل الحروب والأزمات وهو ما يوفر أرضية مواتية لمنطق التواصل العابر للخنادق والمحاور والتسويات الواقعية التي تختم الجروح العميقة وهذا هو

منطق الرئيس ميشال عون الذي يؤسس دورا إقليميا جديدا للبنان ويلوح في الأفق مناخ دولي قد يعزز تلك الفرصة.

ينطلق العماد عون من علاقة ثقة صلبة وقوية بمحور المقاومة تتيح له التصرف كرئيس للجمهورية بكل راحة وحرية في مخاطبة خصوم المحور الذين ينطلق الحوار معهم من المصالح اللبنانية المشتركة وهو يمثل جميع اللبنانيين ويعبر عن مصالحهم وإذا تساءل البعض عن ترتيب الزيارات الخارجية زمنيا فقد أراد الرئيس الذي كان مرشح محور المقاومة قبل انتخابه ان يطمئن هواجس فريق شعبي وسياسي لبناني يتعاطف مع المحور السعودي الخليجي كبداية يبني عليها ما سوف يحققه في زياراته اللاحقة والتي ستشمل كلا من دول الخليج الفارسي والمملكة السعودية خصوصا للبنان على طريقة الهبات والعطايا السابقة في ظل دعوة جميع تلك الحكومات الخليجية يوميا إلى مواطنيها لشد الأحزمة ولكن للبنان جالية مهمة وكبيرة موجودة هناك وهي تعمل وتعيش ولديها اموال وممتلكات ومصالح كانت مهددة ومن الضروري أن تقوم الدولة اللبنانية بتحصينها وحمايتها من خلال العلاقات الثنائية وان ترفع عنها خطر الانتقام السياسي الذي جرى التلويح به سابقا كما ان مرحلة الاشتباك الإقليمي اورثت لبنان مشكلات طالت قطاعه المصرفي وقطاعه الإعلامي الذي وضع بعد حجب قناة المنار تحت سيف التهديد بوقف بثه الفضائي ويمكن لتطبيع العلاقات بين الحكومتين اللبنانية والسعودية ان يفسح المجال لمعالجات تحقق المصلحة اللبنانية وترسم أطر التعامل مع الشكاوى والاختلافات في هذين المجالين الحيويين.

يقاس نجاح جولة الرئيس ميشال عون بمعيار النجاح في فتح قنوات التواصل والانفتاح مع سائر العواصم الإقليمية وهو ما يمكن ان يعطي للبنان دورا وموقعا يتخذ محتواه بتفعيل علاقات التنسيق والعمل المشترك في مجابهة خطر الإرهاب الذي بات داعموه يخشون ارتداده إليهم وبكسر حواجز الجليد الفاصلة بين المحورين المتصارعين وثمة أساس منطقي للطموح الرئاسي إلى لعب لبنان دور الوسيط الإقليمي المقبول في محاولة تسوية الصراعات وتخطي ذيولها .

صلابة الثقة بوطنية العماد ميشال عون وما له من رصيد شعبي وسياسي ومصداقية كبيرة ومجربة تسقط جذريا كل ما حاول البعض إثارته من كلام سخيف عن قلق او تحفظات لدى الحلفاء ... إنه «الجبل « الذي يتحرك باسم لبنان وبتفويض وثقة من المقاومة ومحورها وهو يسعى في سبيل تعظيم مكانة لبنان ودوره وينبغي على الجميع الالتفات إلى حقيقة ان الرئيس ميشال عون يثبت للقريب والبعيد سقوط الخرافات التي تناولت شخصه وطباعه وطريقة تفكيره وتعامله مع مختلف القضايا والمواضيع فهو المحاور الإيجابي المرن الساعي إلى التفاهمات وفي الوقت عينه هو المبدئي الصلب الذي يحرس المبادىء والثوابت الوطنية العليا ويكفي أن نتابع ما بات يعترف به خصوم الأمس في لبنان والخارج الذين يطنبون في امتداح الرئيس ... هم الذين تغيروا وحسنا فعلوا أما الرئيس فهو على جوهر نهجه في التفكير والقيادة.

سورية وإيران وهو بذلك سيفكك خطوط انقسام افتراضية في الداخل اللبناني حول السياسة الخارجية.

لا اوهام كبيرة حول ما يمكن ان تقدمه